و اقع مهنة المستشار الجبائي في الجز ائر

The Reality of the Tax Advisor Profession in Algeria

عبد السلام وليد*

جامعة سطيف 1-الجز ائر-

Walid.abdesselam@univ-setif.dz

تاريخ الاستلام: 05 /03/ 2026 تاريخ القبول: 04 /06/ 2026 تاريخ النشر: 10 /06/2026

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع مهنة المستشار الجبائي في الجزائر من خلال التركيز على تنظيمها القانوني، والتحديات التي يمكن أن تعيق المستشار الجبائي في أداء مهامه، ولتحقيق ذلك، تم إجراء مقابلة مع مستشارين جبائيين معتمدين. حيث توصلت الدراسة إلى أن المهنة تعاني من فجوة تشريعية واضحة، وكذا غياب هيئات مشرفة عليها، مما نتج عن ذلك تحديات سواء مع العملاء، الإدارة الجبائية، و كذا التداخل مع مهن أخرى. كما اقترحت الدراسة عدة مقترحات أبرزها العمل على إصدار قانون يعطي تنظيما رسميا وواضحا للمهنة باعتبارها حلقة وصل تقنية وقانونية بين مكونات النظام الجبائي؛ وعنصرا رئيسيا في حماية الاقتصاد الوطني؛ وكذا إنشاء هيئات مشرفة تعمل على تطويرها وتمثيلها على المستوى الوطني والدولي .

الكلمات المفتاحية: المهنة، المستشار الجبائي، النظام الجبائي الجزائري.

تصنيف *JEL*: K34 ;H20

Abstract :

This study aims to explore the current status of the Tax Advisor profession in Algeria, by focusing on its legal framework and the challenges that hinder tax advisors from performing their duties effectively. To achieve this, interviews were conducted with certified tax advisors. The study found that the profession suffers from a clear legislative gap and an absence of supervisory bodies; This has resulted in significant challenges involving clients, the tax administration, and overlaps with other related professions.The study proposes several key recommendations, most notably:Enacting a specific law to provide a formal and clear regulatory framework for the profession, recognizing it as a vital technical and legal link within the tax system and a key element in protecting the national economy.Establishing supervisory bodies to oversee the development of the profession and represent it at both national and international levels.

Keywords: profession, tax advisor, tax system.

JEL classification codes: K34 ;H20

*المؤلف المرسل، وليد عبد السلام، Walid.abdesselam@univ-setif.dz .

مقدمة

في ظل التطور المستمر للنظام الجبائي الجزائري خاصة التغييرات المستمرة في التشريعات الجبائية، يبرز دور المستشار الجبائي كحلقة وصل تقنية وقانونية بين مكونات النظام الجبائي الجزائري - التشريع، الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة-، وباعتبار مهنة المستشار الجبائي مهنة مستقلة فإن الحاجة إلى تنظيمها أمر ضروري نظرا للدور المحوري الذي تلعبه، إلا أن المتتبع للتشريع المنظم لمهنة المستشار الجبائي في الجزائر يجد أن أول ظهور لها كان في سنة1971، منذ ذلك الحين لم يطرأ على هذه المهنة تغييرات جوهرية، مما يثير تساؤلات حول واقع هذه المهنة وآفاق تطويرها في الجزائر.

1- إشكالية الدراسة

مما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

ما هو واقع مهنة المستشار الجبائي في الجزائر؟.

2- التساؤلات الفرعية

يتفرع عن التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية:

- هل الإطار التشريعي الحالي كافٍ لتنظيم مهنة المستشار الجبائي في الجزائر؟؛
- هل توجد تحديات تعيق المستشار الجبائي في أداء مهامه؟.

3- فرضيات الدراسة

تتمثل فرضيات الدراسة في:

- الإطار التشريعي الحالي غير كافٍ لتنظيم مهنة المستشار الجبائي في الجزائر،
- يواجه المستشار الجبائي في الجزائر تحديات تعيقه في أداء مهامه.

4- أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في:

- التعرف على واقع تنظيم مهنة المستشار الجبائي في الجزائر،
- إبراز أهم التحديات التي تواجه المستشار الجبائي في أداء مهامه،
- تقديم مقترحات يمكن أن تساهم في تحسين وضع المهنة.

5- أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في الكشف عن واقع مهنة المستشار الجبائي في الجزائر من خلال دراسة الإطار التشريعي الذي ينظم المهنة، وإبراز أهم التحديات الميدانية التي يواجهها المستشار الجبائي في أداء مهامه، وتقديم بعض الحلول والتوصيات الممكنة التي تساهم في تقليصها.

6- المنهج المتبع

للإجابة على الأسئلة المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، ففي الجانب النظري لهذه الدراسة اعتمدنا على الوثائق والمستندات المتعلقة بمهنة المستشار الجبائي ، أما في الجانب الميداني فقد تم الاعتماد على المقابلة كأداة لجمع المعلومات من خلال إجراء حوار مباشر مع مجموعة من المستشارين الجبائيين.

7- الأدوات المستخدمة:

تم الاعتماد على المقابلة غير المقننة باعتبارها الأداة المناسبة لجمع المعلومات من الميدان من خلال لقاءات مع عدة مستشارين جبائيين.

8- تقسيمات الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى:

الجزء الأول: يتمثل في الجزء النظري، من خلال التركيز على دراسة تطور مهنة المستشار الجبائي في الجزائر منذ سنة1971 إلى غاية يومنا هذا، كذلك توضيح أهمية تنظيم المهنة للأطراف ذات المصلحة كالإدارة الجبائية، المؤسسات الاقتصادية، والنظام الجبائي، وتوضيح علاقة مهنة المستشار الجبائي بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات.

الجزء الثاني: الجزء التطبيقي من خلال الاعتماد على المقابلة كأداة لجمع المعلومات من الميدان، حيث تم مقابلة مع مجموعة من المستشارين الجبائيين .

I- ماهية مهنة المستشار الجبائي

1. تعريف المستشار الجبائي

حدد الأمر 71-81 تعريفا للمستشار الجبائي على أنه "كل من يقدم المشاورات أو الاستشارات بصفة شخصية أو عامة أو يقوم كذلك بجميع الأشغال المتعلقة بالجباية لحساب زبونه".

2. الاستشارة الجبائية

تعرف الاستشارة بصفة عامة على أنها علاقة تفاعلية بين خبير استشاري مؤهل بحكم تكوينه العلمي وتجربته العملية ومقدرته الفنية وعميل آخر يحتاج إلى هذا الخبير. (قدراوي، 2023، ص 484)

يمكن تقديم مفهوم للاستشارة الجبائية على أنها تلك العلاقة التفاعلية بين مهني متخصص في مجال الجباية يدعى "المستشار الجبائي" معتمد من طرف الدولة، ومؤهل علميا وعمليا -متحصل على شهادة علمية وخبرة عملية-، تمكنه من تقديم المشورة في مجال الجباية لعميله سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا.

1.2 أهمية الاستشارة الجبائية.

تبرز أهمية الاستشارة الجبائية للعديد من الأطراف، نذكر منها:

- **بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية**: تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى التقليل من المخاطر الجبائية إلى حد أدنى ممكن وتجنب الغرامات والعقوبات الجبائية التي تشكل تهديدا على استمراريتها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهي تسعى إلى الاستفادة من الإعفاءات والامتيازات الجبائية في ظل ما يمنحه القانون،في هذا السياق يلعب المستشار الجبائي دورا هاما في توعية المؤسسات بالتزاماتها الجبائية لتفادي المخاطر الجبائية، كما يبين حقوقها وامتيازاتها مما ينعكس بالإيجاب على مواردها المالية.

إضافة إلى ذلك، يمكن للمستشار الجبائي أن يمثل المؤسسة لدى الهيئات الجبائية ويُعدَّ الطعون في حالة وجود منازعات بين المكلف والإدارة الجبائية، كما يظهر أيضا دوره في توجيه المؤسسات الناشئة من خلال توضيح التزاماتها الجبائية وكذا نظام الإخضاع الجبائي التي تخضع له بشكل دقيق.

- **بالنسبة للنظام الجبائي الجزائري**: يتكون النظام الجبائي الجزائري من الإدارة والتشريع والمجتمع الجبائي، ويعد المستشار الجبائي حلقة وصل أساسية بين هذه المكونات إذ يساهم في تعزيز التواصل بين الإدارة الجبائية والمكلفين، من خلال التطبيق السليم للتشريع الجبائي وتبسيطه للمكلف كون أغلب المكلفين معلوماتهم محدودة في هذا المجال الأمر الذي يؤدي إلى تشكيل ثقافة جبائية لدى المكلف،كما يمكن للمستشار الجبائي أن يساهم في تحسين النظام الجبائي وهذا باحتكاكه الدائم بالواقع العملي، والمساهمة في الحد من التهرب والغش الجبائي.

- **بالنسبة للإدارة الجبائية وقطاع العدالة:** يبرز دور المستشار الجبائي في التقليل من النزاعات بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة على مستوى الإدارة الجبائية قبل وصولها إلى القضاء، وبالتالي تخفيف الضغط المتزايد على المحاكم من القضايا الجبائية، كما يقلل أيضا من النزاعات العبثية وبالتالي تقليل الضغط على لجان الطعن والمحاكم الإدارية،كما أن الطعون التي يحررها المستشارون

الجبائيون عادة ما تكون أكثر دقة مما يوفر على الإدارة الجهد والوقت في معالجة الملفات، إضافة إلى أن احترافية المستشار الجبائي تساهم في التسريع في عملية الرقابة الجبائية .

3- علاقة المستشار الجبائي بالمحاسب والخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات

تعتبر العلاقة بين المستشار الجبائي والخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات علاقة تكاملية من الناحية الوظيفية، إلا أنها مستقلة مهنيا وقانونيا، فالأطراف الثلاثة تشترك في خدمة مؤسسة اقتصادية واحدة مع التزام كل طرف بتنفيذ مهامه، وتبرز هذه العلاقة التكاملية في عدة جوانب، حيث يعتمد المستشار الجبائي على القوائم المالية التي يعدها المحاسب المعتمد ويدققها الخبير المحاسبي، كما قد يستند محافظ الحسابات إلى تقرير المستشار الجبائي حول الوضعية الجبائية للشركة وهذا في إطار محافظة الحسابات، كذلك يمكن للمستشار الجبائي أن يقلص المخاطر الجبائية المحتملة، مما يساهم في تعزيز جودة تقارير كل من الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات.

II- تنظيم مهنة المستشار الجبائي في الجز ائر

سنتطرق إلى دراسة تطور مهنة المستشار الجبائي في الجزائر بداية من سنة 1971إلى غاية يومنا هذا.

1. المرجعية القانونية لمهنة المستشار الجبائي

نقصد بالمرجعية القانونية؛ الإطار التشريعي الذي ينظم مهنة المستشار الجبائي في الجزائر.ويتمثل في:

أولا: الأمر 71-81

يعتبر الأمر71-81 المرجع القانوني الأول لمهنة المستشار الجبائي في الجزائر يتضمن 11 مادة تحدد كلاّ من: تعريف المستشار الجبائي، تحديد شروط ممارسة المهنة وكيفية الحصول على الاعتماد، كما نص على أنه يمكن منح رخص للأجانب بممارسة المهنة بصفة مؤقتة وقابلة للسحب، وكذا كيفيات سحب الرخصة والعقوبات في حالة ممارسة المهنة بصفة غير مشروعة.

ثانيا: قانون المالية لسنة 1996

نص قانون المالية لسنة 1996 في المادة 155 على تعديل المواد من المادة 4 إلى المادة 8 من الأمر71-81.

ثالثا: قانون المالية لسنة 2010

نص قانون المالية لسنة 2010 ضمن المادة 54 على إضافة المادة رقم 12 للأمر71-81. حيث نصت على تنظيم المستشارين الجبائيين في مجلس النقابة كما أنه يمكن لوزير المالية أن يفوض كلا أو جزءًا من

صلاحياته المنصوص عليها في هذا الأمر وأن تنظيم وتسيير مجلس النقابة وكذا كيفيات تطبيق هذه المادة تكون عن طريق التنظيم.

2. دراسة تطور المهنة

من خلال توضيح أهم التطورات بداية من سنة 1971 إلى غاية يومنا هذا:

2-1 التعديلات بين الأمر 71-81 وقانون المالية لسنة 1996

من خلال مقارنتنا للتشريعين لاحظنا تعديل 5 مواد من الأمر71-81 حسب ما نصت عليه المادة 155 من قانون المالية لسنة 1996 :

يظهر الاختلاف في المادة 4 – المحددة لشروط الترخيص- المعدلة في النقاط الآتية: ضرورة ممارسة وظيفة عليا في المصالح التابعة للإدارة الجبائية أو شغل منصب عال فيها لمدة خمس سنوات **على الأقل**، وكذا الحصول على شهادة في التعليم العالي أو شهادة مماثلة. في حين بقيت الجنسية الجزائرية والتمتع بالحقوق الوطنية وأن لا يكون محكوما عليه سابقا بعقوبة بدنية ومخلة بالشرف دون تعديل.

أما المادة 5 من قانون المالية لسنة 1996 فتظهر تعديلا على النحو الآتي: يرخص بممارسة مهنة المستشار الجبائي لموظفي الضرائب الحاصلين على الأقل على رتبة مفتش رئيسي الذين لهم الحق في التقاعد،

أما المادة 6 فرخصت أيضا بممارسة مهنة المستشار الجبائي للذين توقفوا عن مزاولة مهنتهم ولكن وفق شروط محددة تتمثل في ممارسة وظيفة لدى مصالح الإدارة الجبائية لا تقل عن 20 سنة، والحصول على رتبة مفتش رئيسي لمدة لا تقل عن 10سنوات، وكذا الحصول على قرار الاستقالة ، هذه الشروط لم تكن مذكورة سابقا في الأمر 71- 81، ضمن المادة نفسها.

المادة رقم7 تظهر تعديلا حسب ما تم تعديله وفق المادة رقم 6، حيث نصت على أنه تحسب سنوات العمل الخاصة بالرتب ما بعد المفتش الرئيسي.

المادة 8 إلغاء المادة التي تنص على الترخيص للأجانب بصفة مؤقتة من مزاولة مهنة المستشار الجبائي في الجزائر حيث عدلت بالمادة رقم 8 والتي تنص على إمكانية مشاركة المستشار الجبائي في ميدان التعليم والأبحاث في المؤسسات التعليمية و أو الجامعية

2-2 **التعديلات بين قانون المالية لسنة 1996 وقانون المالية لسنة 2010**

نص قانون المالية لسنة 2010 ضمن المادة 54 على إضافة المادة رقم 12 للأمر71-81. حيث نصت على تنظيم المستشارين الجبائيين في مجلس النقابة كما أنه يمكن لوزير المالية أن يفوض كلا أو جزءا من

صلاحياته المنصوص عليها في هذا الأمر وأن تنظيم وتسيير مجلس النقابة وكذا كيفيات تطبيق هذه المادة تكون عن طريق التنظيم ، حيث نلاحظ عدم وجود تعديلات جوهرية.

3-3 التعديلات من سنة 2010 إلى غاية سنة 2026

لا توجد تعديلات في القوانين المنظمة للمهنة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2026، باستثناء إنشاء جمعية المستشارين الجبائيين الجزائريين.

4-3 التعليق على تطور المهنة في الجز ائر:

يتضح من خلال دراستنا لتطور مهنة المستشار الجبائي في الجزائر وجود فجوة تشريعية واضحة، حيث يظهر ذلك في التباعد الزمني الملحوظ بين إصدار القوانين المنظمة للمهنة، هذا من ناحية التوقيت، أما من ناحية مضمون القوانين فيتضح غياب تحديثات جوهرية للقوانين تتوافق مع المستجدات الحالية، إضافة إلى غياب المراسيم التنظيمية المكملة لها والتي توضح آليات تطبيق بعض المواد التي تتضمنها القوانين.

عند مقارنة وضع مهنة المستشار الجبائي في الجزائر مع نظيرتها في الدول ذات التجربة المتقدمة، فإننا نجد تفاوتا ملحوظا في التنظيم والاهتمام، على سبيل المثال قامت دولة تونس بإحداث نقلة نوعية في مجال تنظيم هذه المهنة من خلال اقتراح قانون أساسي يهدف إلى توفير إطار قانوني يضمن استقلاليتها ويعزز مكانتها المهنية التي أعطت تنظيما واهتماما أكبر لهذه المهنة.

III- الدراسة التطبيقية

طريقة وحدود الدراسة: من أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي حول واقع مهنة المستشار الجبائي في الجزائر، وإثبات صحة الفرضيات من عدمها ، قمنا بالاعتماد على المقابلة غير المقننة كأداة لجمع المعلومات من الميدان من خلال إجراء مقابلات مع مستشارين جبائيين معتمدين، وذلك بمناقشة مجموعة من الأسئلة حول الموضوع حيث تم تقسيم المقابلة إلى محورين رئيسين يتضمن كل محور عدة أسئلة كما يبينها الجدول الموالي.

الجدول رقم 4 : محاور المقابلة

رقم المحور	العنوان
المحور الأول	التنظيم القانوني لمهنة المستشار الجبائي في الجزائر
المحور الثاني	التحديات التي تواجه المستشار الجبائي في أداء مهامه

المصدر: من إعداد الباحث

المحور الأول: حول التنظيم القانوني لمهنة المستشار الجبائي في الجزائر

يتضمن المحور الأول مجموعة من الأسئلة تم مناقشتها مع المستشارين الجبائيين والمتعلقة بالتنظيم القانوني :

- **السؤال الأول: هل يؤثر الفارق الزمني الكبير في إصدار القوانين على المهنة؟**

الفجوة التشريعية تؤثر بشكل كبير على المهنة من عدة جوانب سواء من حيث شروط ممارسة المهنة ،الحماية القانونية، المخاطر المترتبة، الفوضى من خلال دخول غير المختصين في المهنة وغيرها، خاصة في ظل التطورات الحديثة، إذ أن قوانين المهنة صدرت في ظروف مختلفة عن ما هو موجود حاليا.

- **السؤال الثاني: هل تعتقد بأن شروط الالتحاق بالمهنة تتوافق مع المستجدات الحالية؟**

من الأحسن إعادة تقييم و تحيين شروط الالتحاق بمهنة المستشار الجبائي وفق ما يخدم مصالحها والتوافق مع المستجدات الحالية، وهذا لكون شروط الالتحاق بالمهنة قد مضى عليها أكثر من نصف قرن ولم تطرأ عليها سوى تعديلات محدودة ضمن قانون المالية لسنة 1996، الأمر الذي يستدعى إعادة النظر في هذه الشروط وفق المعطيات الحالية.

- **السؤال الثالث: ينص ميثاق المكلف بالضريبة على الاختيار الحر للمكلف بالضريبة للمستشار الذي يمثله أمام الإدارة الجبائية، هل يؤثر ذلك على المهنة؟**

إن ترك الحرية للمكلف باختيار المستشار الذي يمثله يؤثر على المهنة بشكل مباشر، حيث نلاحظ أن المكلف بالضريبة يختار المحاسب المعتمد المكلف بمسك محاسبته عوضا عن المستشار الجبائي المعتمد وهذا راجع للاحتكاك المستمر به، الأمر الذي يؤدي إلى تداخل المهام بين المحاسب المعتمد والمستشار الجبائي.

السؤال الرابع: هل يوجد تداخل بين مهام المستشار الجبائي والمحاسب المعتمد والخبير المحاسب؟.

في ظل غياب نص قانوني صريح يرسم الحدود الفاصلة بين المهن الثلاث يؤدي أحيانا إلى تداخل بين المهام، مما يؤثر على العلاقة بين المهنيين فتتحول من علاقة تكامل إلى تنافس.

السؤال الخامس: هل يحظى المستشار الجبائي بحماية قانونية كافية ؟

الحماية قانونية غير كافية بالنظر إلى طبيعة المهام القانونية التي يمارسها المستشار الجبائي، فكونه حلقة وصل تقنية وقانونية بين مكونات النظام الجبائي يفترض وجود حماية قانونية تسمح له بأداء مهامه بصورة سليمة دون أية عراقيل.

السؤال السادس: كيف ترى غياب هيئات مشرفة على المهنة؟

غياب هيئات مشرفة على المهنة تؤثر بشكل سلبي على استمرارية المهنة وتطورها، وكذا غياب ما يسمى بالهوية المهنية مما يسمح بدخول غرباء المهنة، كما أن عدم وجود هيئة مشرفة يعني عدم وجود تمثيل للمهنة على المستوى الوطني والدولي.

الجدول رقم 5 : التحليل الخاص بالمحور الأول

التحليل الخاص بالمحور الأول
من خلال إجابات المستشارين الجبائيين فيما يتعلق بالتنظيم القانوني للمهنة، تبين لنا وجود فجوة تشريعية كبيرة للمهنة، حيث تفتقر إلى إطار تشريعي واضح ينظمها ويرسم الحدود الفاصلة بينها وبين المهن الأخرى خاصة مهنة المحاسب المعتمد والخبير المحاسب،كذلك غياب هيئات مشرفة تمثل المهنة يجعلها عاجزة عن التطور خاصة في ظل المستجدات الحالية في مجال الجباية، كل هذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى تحديات تواجه المستشار الجبائي في أداء مهامه سنتطرق إليها في المحور الثاني من هذه الدراسة.

المصدر: من إعداد الباحث

المحور الثاني : التحديات التي يواجهها المستشار الجبائي

من خلال مقابلتنا مع المستشارين الجبائيين تبين لنا وجود عدة تحديات تختلف حسب الطرف المتعامل معه والمتمثلة في تحديات مع العملاء، تحديات مع الإدارة الجبائية، وكذا تحديات مع مهنة الخبير المحاسب والمحاسب المعتمد، ومع المهنيين"المستشارين الجبائيين".

- **تحديات مع العملاء:** تتمثل التحديات مع العملاء في كون العديد منهم ينظرون إلى المستشار الجبائي على أنه طرف دفاع أكثر من كونه مستشارا، حيث نجد أن العملاء يلجؤون إلى مكاتب المستشارين الجبائيين في حالة وجود نزاعات فقط وليس بغرض الاستشارة أو التدقيق الجبائي أو ما شابه ذلك،هذا التصور الخاطئ يساهم في تقديم صورة غير دقيقة عن المهنة وهذا ما ينعكس سلبا على تطورها.
- **تحديات مع الإدارة الجبائية:** كثرة القوانين وعدم استقرارها يؤدي في بعض الحالات إلى سوء فهمها أو تأويلها، مما يؤدي إلى توتر العلاقة بين المستشار الجبائي الذي يسعى لحماية زبونه في ظل ما ينص عليه القانون وبين الإدارة الجبائية التي ترفض ذلك.
- **تحديات مع المهنيين:** عادة ما تكون العلاقة بين زملاء المهنة جيدة إلا أن هناك أسباب تؤثر على هذه العلاقة الحسنة، وأبرزها عدم وجود سلم أتعاب موحد بين المهنيين مما يخلف منافسة بين المهنيين الأمر الذي يجعل العميل يختار الخدمة على أساس السعر وليس على أساس الجودة.

- **تحديات مع مهن أخرى -مهنة المحاسب المعتمد ومهنة الخبير المحاسب-:**

نظرا لغياب الإطار القانوني الكامل الذي يحدد المهام .ويوضح نطاق التدخلات، الأمر الذي يؤدي في بعض الحالات إلى تداخل بين مهام المستشار الجبائي والمحاسب المعتمد والخبير المحاسب، فالقانون 10-01 المنظم لمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد منح للمحاسب المعتمد صلاحية مساعدة زبونه لدى مختلف الإدارات بما فيها الإدارة الجبائية، كما يشير أيضا ميثاق لمكلف بالضريبة إلى الحرية الكاملة للمكلف في اختيار المستشار الذي يمثله أمام الإدارة الجبائية، هذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى عدم الوضوح في تحديد المسؤوليات والمهام بدقة.

الجدول رقم 6: التحليل الخاص بالمحور الثاني

التحليل الخاص بالمحور الثاني
من خلال مقابلة المستشارين الجبائيين تبين لنا وجود عدة تحديات تختلف حسب طبيعة الطرف المتعامل معه، إلا أن السبب الرئيسي لهذه التحديات هو غياب التنظيم القانوني الكافي للمهنة.

المصدر: من إعداد الباحث

IV- الخاتمة

تطرقت الدراسة في جانبها النظري إلى ماهية مهنة المستشار الجبائي من خلال التركيز على أهمية المهنة للأطراف ذات المصلحة، وكذا دراسة تطور الإطار التشريعي للمهنة بداية من سنة 1971 إلى غاية يومنا هذا، أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على المقابلة غير المقننة كأداة لجمع المعلومات، من خلال مقابلة مستشارين جبائيين ومناقشة مجموعة من الأسئلة تخص التنظيم القانوني للمهنة وكذا التحديات التي تواجههم في أداء مهامهم.

1- أهم النتائج المتوصل إليها:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

- تعاني مهنة المستشار الجبائي في الجزائر من فجوة تشريعية واضحة إذ يرجع ظهورها في الجزائر لسنة 1971، حتى يومنا هذا لا يوجد تنظيم قانوني كافٍ لها.
- يواجه المستشار الجبائي في الجزائر عدة تحديات تختلف حسب الطرف المتعامل معه، إذ يرجع السبب الرئيسي لهذه التحديات إلى عدم وجود تنظيم قانوني واضح ينظم المهنة في ظل المستجدات الحالية؛

- غياب هيئات مشرفة على المهنة يشكل عائقا كبيرا في تطويرها وتمثيلها على المستوى الوطني والمستوى الدولي؛
- النظرة المحصورة التي تتبناها المؤسسات الاقتصادية تجاه مهنة المستشار الجبائي، حيث تلجأ لخدماته في حالة وقوع منازعات جبائية، دون الاهتمام بالاستشارة المسبقة.
- تداخل المهام في بعض الحالات بين مهنة المستشار الجبائي ومهنة الخبير المحاسب والمحاسب المعتمد يؤدي إلى علاقة تنافسية أكثر منها تكاملية؛
- توجه الإدارة الجبائية إلى عصرنة القطاع الجبائي يضع أمام المستشارين الجبائيين ضرورة مواكبة هذه التطورات كون معظم المستشارين الجبائيين لم يتلقوا تكوينا مسبقاً في هذا المجال،
- غياب التحسيس والتوعية بأهمية المهنة رغم دورها البارز في حماية الاقتصاد وكذا الموارد المالية للدولة، وتقليص عدد المنازعات ؛
- عدم وجود سلم أتعاب موحد بين المهنيين قد يؤدي إلى منافسة غير شريفة بينهم.

2- الاقتراحات:

من خلال النتائج المتوصل إليها نقترح ما يأتي:

- المرونة التشريعية ضرورة حتمية لإضفاء تنظيم أكثر للمهنة من خلال إصدار قانون يعطي تنظيما رسميا وواضحا للمهنة باعتبارها حلقة وصل تقنية وقانونية بين مكونات النظام الجبائي وعنصرا رئيسيا في حماية الاقتصاد الوطني،
- ضرورة إنشاء مجلس وطني خاص بالمستشارين الجبائيين كهيئة مشرفة على المهنة في الجزائر تعمل على تحسين وضع المهنة وتطويرها وكذا تمثيلها على المستوى الوطني والدولي؛
- إلزام المؤسسات الاقتصادية بتقديم تقرير المطابقة الجبائية يتم إعداده من طرف مستشار جبائي معتمد، الأمر الذي سيساهم في إبراز دور المستشار الجبائي وبالتالي تحسين وضع المهنة،
- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال الاستشارة الجبائية، وذلك من خلال:

_ **الاستفادة من النماذج التنظيمية – الإطار التشريعي :** من خلال الاستفادة من التشريعات وقوانين الدول الرائدة في مجال الاستشارة الجبائية، كتحديد شروط الالتحاق بالمهنة بصورة دقيقة وتنظيم وسير الهيئات المشرفة على المهنة...الخ، مع ضرورة مراعاة خصوصيات البيئة الاقتصادية الجزائرية، لضمان توافق الحلول مع الواقع المحلي.

_ **التدريب والتأهيل المشترك:** يمكن تحقيق ذلك من خلال تصميم برامج تدريبية متخصصة تركز على الجوانب التقنية والعملية، كون تنمية المهارات تساهم في تعزيز الكفاءة المهنية وبالتالي القدرة مواجهة التحديات المعاصرة.

_ **تبادل الخبرات من خلال التوأمة :** تفعيل اتفاقيات تعاون متبادلة بين الهيئات المحلية ونظيرتها الدولية لاكتساب أفضل الممارسات المتقدمة في مجال الاستشارة الجبائية.

_ **الدعم الجبائي الدولي:** تكثيف التعاون مع الهيئات الدولية لمواجهة التهرب الضريبي العابر للحدود، مما يعزز دور المستشار الجبائي في حماية المؤسسات ضمن الإطار القانوني.

- التحسيس والتوعية عبر قنوات رسمية بأهمية مهنة المستشار الجبائي في تحقيق أهداف النظام الجبائي بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام؛
- وضع حدود فاصلة بين مهام المستشار الجبائي والمحاسب المعتمد والخبير المحاسب لتجنب الصراعات بين المهنيين؛
- ضرورة اعتماد مدونة أخلاقية مهنية تحدد أخلاقيات مهنة المستشار الجبائي وتبين علاقته بالأطراف ذات المصلحة، بين زملائه بالمهنة وعملائه وكذا الإدارة الجبائية، وفرض عقوبات صارمة على الدخلاء،
- توفير حماية قانونية كافية للمستشار الجبائي تجعله يمارس مهامه بدون عراقيل؛
- العمل على تعزيز قنوات التواصل بين الإدارة الجبائية والمهنيين وتحسين فعاليتها؛
- التكوين الميداني المستمر للمستشارين الجبائيين خاصة في ظل المستجدات الحالية؛
- ضرورة وضع سلم أتعاب موحد بين المهنيين للحد من الممارسة غير الشريفة بينهم.

V- المراجع

- ✓ الأمر71-81 مؤرخ في 11 ذي القعدة عام 1391 الموافق 29 ديسمبر 1971 يتضمن تحديد شروط ممارسة المهنة الخاصة بالمستشار الجبائي ومن يماثله .
- ✓ قانون المالية لسنة 1996.
- ✓ قانون المالية لسنة 2010.

- ✓ قدراوي شعيب، زوانب غريسية، أثر أسلوب تنظيم مهنة المستشار الجبائي على نوعية الخدمات الضريبية المقدمة ، مجلة دفاتر، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، المجلد 19، العدد1، جوان 2023.
- ✓ موقع الانترنت: WWW.dgi.dz تم الاطلاع عليه يوم 02 فيفري 2026.
- ✓ موقع الانترنت: WWW.JORADP.dz تم الاطلاع عليه يوم 02 فيفري 2026.